Sirte University Journal of Humanities **(SUJH)** مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index
https://doi.org/10.37375/sujh.v13i1.1322

الضوابط الجغرافية للتنمية المكانية المستدامة في مدينة غات

أ . د . عبدالسلام محمد أحمد الحاج
abdalsalamalhaj@bwu.edu.ly
كلية التربية/جامعة بني وليد/ليبيا

الملخّص

تُعد مدينة غات أحد أهم بؤر الاستيطان البشري في الصحراء الكبرى على مر التاريخ، و ذلك لما تتمتع به من موقع ذي أهمية بالغة كنقطة عبور بين شرق الصحراء وغربها، وشمالها وجنوبها، هذا الموقع الهام سانده موضع جيد تمركزت عليه المدينة بشقيها القديم والحديث، فكان التنوّع الطبوغرافي عاملاً مهماً في احتفاظ المدينة بملامحها التي رسمتها عقود طويلة من الأصالة، والمحافظة على الموروث الحضاري عبر الزمن، وغات– كغيرها من مدن الجنوب– تحتاج إلى التنمية والتطوير، كبؤرة استيطان يمكنها التوسع لاستقطاب أعداداً أكبر من السكان، خاصة وهي المكان الذي يمتلك المقومات الطبيعية والبشرية وتتوفر به الظروف المناسبة لذلك، و هذه التنمية المكانية تحكمها ضوابط جغرافية ينبغي مراعاتها، و هنا يبرز تساؤل مفاده، ما الضوابط الجغرافية التي تؤثر على التنمية المكانية المستدامة في مدينة غات؟ والإجابة عن هذا السؤال تهدف التعرف على انعكاسات الظروف الجغرافية على برامج التنمية المكانية في مدينة غات، ومعرفة مدى استدامتها في ظل وجود هذه الظروف، ولتحقيق هذين الهدفين ينبغي اتباع منهج دراسة يمكن من خلاله استخدام منهجية متفردة تناسب الخصوصية التي تميّز بها غات عن غيرها، وذلك لمحاولة الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها رسم صورة مستقبلية للتنمية المكانية المستدامة في الجنوب الغربي من ليبيا، والذي تمثل مدينة غات عاصمته ومركزه الحضاري والاستيطاني. ومن خلال هذه النتائج يمكن صياغة توصيات تساعد على إرساء دعائم التنمية المستدامة في هذا الإقليم.

الكلمات المفتاحية:
الظروف الجغرافية، التنمية المكانية، الاستدامة، تجارة العبور، السياحة الصحراوية.

Geographical controls for sustainable spatial development in the city of Ghat

Abstract

The city of Ghat is one of the most important centers of human settlement in the Sahara throughout history, due to its location of great importance as a transit point between the east, west, north and south of the desert. The modern, topographic diversity was an important factor in the city's preservation of its features that were drawn by long decades of originality and the preservation of the cultural heritage through time. Ghat, like other cities in the south, needs development and development as a settlement center that can expand to attract larger numbers of residents, especially as it is a place that possesses natural and human ingredients and has the appropriate conditions for that. Question that (what are the geographical controls that affect the sustainable spatial development in the city of Ghat) , The answer to this question aims to identify the repercussions of geographical conditions on the spatial development programs in the city of Ghat, and to know the extent of their sustainability in the presence of these conditions. Ghat from others, in an attempt to reach results through which to draw a future picture of sustainable spatial development in the southwest of Libya, whose capital and urban and settlement center is the city of Ghat. Through these results, recommendations can be formulated that help lay the foundations for sustainable development in this region.

Keywords

geographical conditions, spatial development, sustainability, transit trade, desert tourism.

المقدمة

بالرغم من حالة الانتقال التنموي التي شهدتها ليبيا عقب إنتاج النفط مع نهاية الستينات في القرن الماضي، والتي كانت طفرتها في السبعينات وحتى بداية الثمانينات، إلا أن البرامج التنموية التي نُفذت في الكثير من المناطق لم تحظَ بقدر كبير من التخطيط، مما جعلها تفقد استدامتها بمرور الزمن، ولعل التوسع في المشاريع الزراعية في بعض المناطق الصحراوية كان خير مثال على ذلك، فمدينة غات وما جاورها من مناطق لم تكن استثناءً من ذلك، فالبرامج التنموية فيها لم تتسم بالاستدامة التي تتمخض عنها مشاريع ناجحة، تنجح في توفير الحد الأدنى من احتياجات المنطقة، وتقلل من هجرة من هم في سن العمل طلباً لحياة أفضل، وبحثاً عن فرص عمل تتناسب مع قدراتهم و مؤهلاتهم. وتأسيسا لبحث ذلك بدأ التفكير في تنمية هذه المنطقة يأخذ منحى آخر و بآليات أخرى، وفق ما تقتضيه الظروف الجغرافية بشقيها الطبيعي والبشري، لضمان أفضل النتائج، خاصة وأن مدينة غات تقع في منطقة شديدة القحولة، لضآلة معدلات المطر السنوية فيها وسيادة المؤثرات الصحراوية، التي تؤثر بشكل سلبي على

كثير من مظاهر النشاط الاقتصادي، وبالتالي تكون الفرص التنموية فيها غير تلك المتيسرة في المناطق الأخرى داخل نطاق الدولة الليبية، كونها منطقة حدودية يأتي تطوير تجارة العبور في مقدمة هذه الفرص التي يجب استغلالها أفضل استغلال، والعمل على أن تتحول غات منطقة حرة تزود دول الساحل والصحراء بكل ما تحتاجه، وتكون منطقة نشاط تجاري نشط، تسهم في رفع معدلات الدخل و تحقيق الرفاه.

مشكلة البحث:

ينظر للأبحاث المكانية على أنها التطوير العمراني والمعماري للمكان، ولا يلتفت إلى النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى استدامة تنمية هذا المكان، و بالتالي تبرز واجهة أخرى للتنمية المكانية، يستوضح من خلالها الضوابط التي تحكم وتتحكم في صياغة البرامج التنموية وتنفيذها، و لذلك يبرز تساؤلا مفاده: **ما الضوابط الجغرافية التي تؤثر على التنمية المكانية المستدامة في مدينة غات؟**

ولأهمية هذه الضوابط ينبغي عدم إغفالها خاصة في التخطيط للبرامج التنموية التي تناسب المنطقة، وتتناسب مع موقعها وظروفها الطبيعية والبشرية و تنفيذها، كون المدينة مدينة حدودية تقع في جنوب غرب ليبيا، بالقرب من دولتين هما: الجزائر، والنيجر، ولها خصوصية ينبغي مراعاتها أثناء صياغة هذه البرامج و تنفيذها .

فرضيات البحث:

- الموقع الجغرافي للمدينة ساعد على تشجيع التجارة التبادلية للمدينة.
- الظروف الطبيعية لها انعكاسات سلبية على التنمية المكانية للمدينة .
- قلة عدد السكان ساهم في فشل بعض المشاريع بالمدينة.
- التجارة عبر الحدود هي أهم فرص التنمية في المدينة .

أهداف االبحث: يهدف البحث إلى:

- رصد انعكاسات الظروف الجغرافية (الطبيعية . البشرية) على التنمية المكانية للمدينة .
- التعرف على أهم فرص التنمية في مدينة غات وما جاورها .
- التعريف بالتجارة عبر الحدود كإحدى فرص التنمية في مدينة غات الحدودية .
- رصد انعكاس التجارة عبر الحدود على المدينة و مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة بها .

منهجية البحث:

تبرز أهمية منهجية البحث في كونها الإطار الذي بضبط الدراسة، ويوجهها التوجيه الأمثل، بحيث تحقق الأهداف المرجوّة، ونظراً لتميّز منطقة الدراسة عن غيرها يعتبر منهج دراسة الحالة هو الأنسب في الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وذلك لإمكانية الاستعانة بمناهج أخرى في جزئيات صغيرة من البحث، دون أن تلوّن البحث بلون منهجي واحد إن صلح لدراسة جانب فلا يصلح لدراسة الجانب الآخر، كذلك لما تتطلبه التنمية المكانية المستدامة من تدقيق وتمحيص لكثير من الجزئيات الدقيقة، التي تميّز المنطقة، وللاقتراب من هذه الأوضاع لاستيضاح الصورة مما يسّهل تحديد أفضل السبل للتنمية والتطور، وبالإضافة إلى هذا المنهج ستستخدم بعض الأفكار والأساليب المنهجية الأخرى كلما دعت الضرورة، كالأساليب الإحصائية في تحليل بعض الجداول المساعدة .

مدينة غات:

تقع المدينة جنوب غرب ليبيا، فيما بين خطي طول (10,9,31 – 10,11,12 شرقاً) وبين دائرتي عرض (24,56,39 – 24, 58,31 شمالاً) (**السبيعي، 7 ، 2007**)، وبهذا الموقع تتوسط الصحراء الكبرى تقريباً، الأمر الذي جعلها مركزاً مهماً في تجارة القوافل عبر الصحراء على مر التاريخ، و تنافس مدينة زويلة التاريخية في ذلك (**الطنطاوي ، 2014 ، 463**) وتقترب بأقل درجة عرضية و نصف من مدار السرطان، الذي تتعامد عليه الشمس في فترة الانقلاب الصيفي في يوم 21 يونيو، مما جعلها تستقبل درجة حرارة عالية في فصل الصيف، ولعل ما يميّز مدينة غات هو تموضعها في منطقة منخفضة تنحصر بين جبال أكاكوس من ناحية الشرق، و جبال تاسيلي من ناحية الغرب، والجنوب الغربي، ضمن ما يسمى بوادي تنزوفت، و إن كانت مدينتها القديمة تتموضع على تلال من جبل كوكمن، الذي لا يتجاوز ارتفاعه عن 700 مترا فوق سطح البحر، وأما المدينة الحديثة فتقع إلى الجنوب من القديمة، على ارتفاع أقل بثلاثين مترا عن القديمة، مما جعل مورفولوجيتها تتأثر بالشكل الطبوغرافي المختلف قليلاً عن موضع القديمة، و مدينة غات تبتعد كثيراً عن المناطق العمرانية، حيث تبعد عن أوباري أكثر من 300 كيلو مترا، وعن سبها أكبر مدن الجنوب الليبي، أكثر من 500 كيلومترا، وتعتبر مدينة غات مدينة حدودية بامتياز، فهي لا تبتعد عن الحدود

الليبية الجزائرية أكثر من 58 كيلومترا، و تتميّز مدينة غات الحديثة باتساع المساحة الحضرية مقارنة بالمدينة القديمة، حيث تبلغ مساحتها 372 هكتار، تنوعت ما بين استعمالات حضرية عديدة.

شكل رقم (1) مخطط مدينة غات.

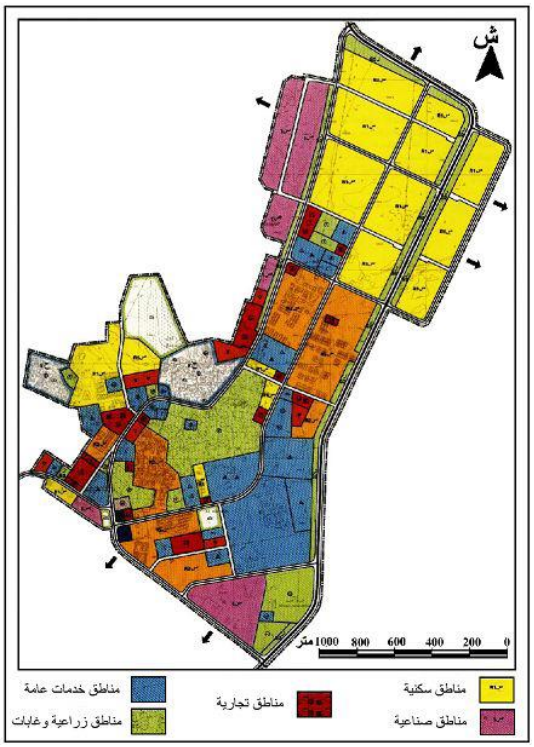

المصدر: السبيعي، ص 128.

من خلال الشكل السابق يتبيّن أن استخدامات الأرض في المدينة متوازنة، وتقترب نسبها مما نصت عليه المعايير التخطيطية، فالاستخدامات الخدمية والتجارية تحتل ما يقترب من 30% من إجمالي المخطط العام، و هذا مؤشر جيد بالنسبة لتنمية المدينة، خاصة إذا ما تم تحويلها إلى مدينة ترانزيت بري و جوي، داخل نطاق دول الساحل والصحراء، بحيث يمكن استغلال هذه المساحات المخصصة للاستخدام التجاري والخدمي، في بناء المخازن المجهزة و مراكز البيع بالجملة، لتوفر للمدن المجاورة في كل من الجزائر والنيجر البضائع المستوردة من شتى بقاع العالم، وقد تتسع دائرة تأثيرها لتصل إلى دول جنوب الصحراء مثل نيجيريا والكاميرون وغيرها من دول غرب أفريقيا. كذلك يتبيّن من خلال الشكل أن المناطق التجارية تتداخل مع بقية الاستخدامات وهذا التوزيع يعتبر أقرب للمثالية؛ لأنه يعزز الديناميكية الإيجابية داخل المدينة، حيث يسهل حركة العاملين بالتجارة بشكل انسيابي وسلس مما يرفع من مستوى الأداء في هذا القطاع، كذلك يتضح أن المناطق السكنية تتوزع بشكل جيد داخل المدينة، فابتعادها قليلاً عن المناطق التجارية يقلل من حدة الازدحام فيها، وبالتالي تشجع على حركة النقل الثقيل الذي يساعد على نشاط الحركة التجارية بالمدينة، خاصة وأن تعزيز الوظيفة التجارية للمدينة هو الفرصة التنموية الأكثر قابلية للتحقيق .

الضوابط الجغرافية لتحقيق التنمية:

تتمثل الضوابط الجغرافية في كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تتحكم في البرامج التنموية وتحكم آليات تنفيذها وفرص نجاحها، وذلك لأن الإطار الجغرافي هو الميدان الذي تحدث فيه التنمية، ولا يمكن توطين أي مشروع تنموي دون معرفة ملامح الإطار الجغرافي الذي سيوطن فيه، ولذلك تُعد معرفة الضوابط الجغرافية الأساس الأول لصياغة المشروع التنموي والتجهيز لتنفيذه، وأهم الضوابط الجغرافية التي تحكم إعداد وتنفيذ المشاريع التنموية هي ما يلي :

الموقع الجغرافي:

مدينة غات أكبر تجمع حضري في المنطقة الواقعة جنوب دائرة عرض 23 في ليبيا، وتعتبر عاصمة لكل المنطقة الواقعة جنوب هذا الخط، وإن كان تأثيرها الخدمي لا يتجاوز المدينة وبعض ما جاورها، ولعل وقوعها في جنوب غرب ليبيا جعلها تقترب من التكتل السكاني الأكبر في دول الساحل و الصحراء. شكل رقم (2) (**المساحة، 10،1978**)

شكل رقم (2) موقع مدينة غات بالنسبة لإقليم الساحل والصحراء.

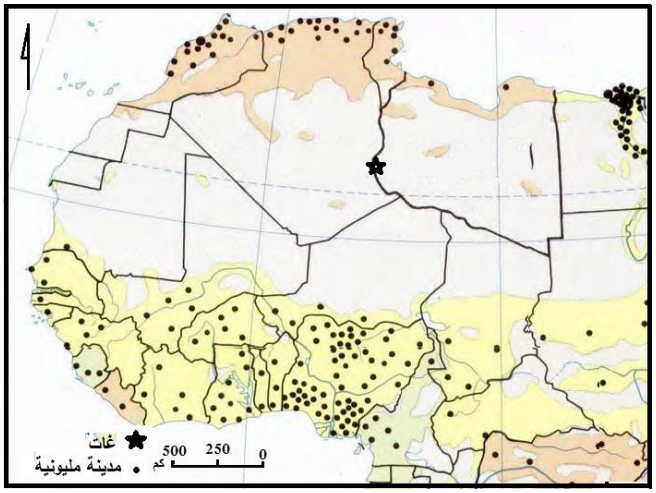

المصدر: الأطلس الوطني، ص 10.

يلاحظ أن مدينة غات تتوسط الصحراء الكبرى بين الشمال والجنوب والشرق و الغرب، وهذا الموقع الوسط بقدر ما فرض عليها ظروفاً مناخية قاسية تمثلت في الإقليم الصحراوي، أكسبها أهمية جيوستراتيجة كبيرة، فهي في منتصف المسافة تقريباً بين منطقتين مكتظتين بالسكان، الأولى شمال أفريقيا والثانية وسطها وغربها، وهذا الموقع المتوسط يمكن أن يوظف بشكل أمثل في تجارة العبور بين شمال أفريقيا ومن خلفه البحر المتوسط وجنوب أوروبا، والمنطقة الجنوبية الممثلة وسط أفريقيا وغربها، وسيرتفع حجم التبادل التجاري إذا ما تم تطوير المدينة، لتكون محطة ترانزيت برية وجوية تخزن فيها البضائع و المنتجات الآتية من الشمال والجنوب، و من ثم يُعاد تصديرها، و بالتالي سيخدم هذا الموقع المدينة بشكل كبير، وتتحقق فيها تنمية مكانية مستدامة .

الظروف الطبيعية:

تقع مدينة غات في بيئة صحراوية قاحلة، فرضت عليها ظروفاً غير مثالية لتحقيق التنمية، وبنظرة فاحصة لهذه الظروف يتبيّن أن مدينة غات تقع ضمن منخفض صحراوي طولي يشبه الوادي يسمى وادي تنزوفت، يتكون من صخور الحجر الرملي وصخور الحجر الطيني الطبقي، التي تكونت في بيئة بحرية ضحلة تعود للعصر السيلوري أحد أدوار الزمن الأول الكاينوزوي (البحوث الصناعية ، 1984 ، 4) وتنتشر به تكوينات الزمن الرابع، و مع أن أغلب مناطق غات سواءً التي تتموضع عليها المدينة، أو التي تجاورها، مرتفعة نسبياً عن مستوى سطح البحر، إلا أن أغلب هذه المناطق لا يمكن وصفها بالتضرس، حيث تتباعد خطوط الكنتور بانتظام، و هذا له انعكاس جيد في مد خطوط النقل البري سواءً طرق معبدة، أو سكك حديدية، وتمثل مرتفعات تاسيلي وأكاكوس التي تحيط بها تنوعاً تضاريسياً يجذب مرتادي المناطق الصحراوية من السياح، خاصة أولئك المولعين بالتسلق والمولعين بالأساطير، مما يزيد من فرص التنمية المكانية للمدينة وما جاورها. والتربة في المنطقة التي تقع فيها مدينة غات تتميز في غالبها بأنها تربات صحراوية ذات نسيج خفيف، رملية بوجه عام، وتفتقر إلى المواد العضوية، مما يجعلها قليلة الفائدة في الزراعة، خاصة في المناطق التي تكثر بها تركيزات الأملاح، وهذا انعكس على النبات الطبيعي الذي يتميّز بالندرة الشديدة.

و تمتاز مدينة غات بسيادة المناخ الصحراوي الذي تقل به نسب الرطوبة ومعدلات الأمطار بشكل حاد، حيث تمر السنوات دون أن تسقط الأمطار، و هذا ما جعل المنطقة تكتسب أعلى معدلات السطوع الشمسي، حيث يبلغ متوسط السطوع الشمسي 9.8 ساعة في اليوم، يرتفع في أشهر الصيف ليصل إلى 11.3 ساعة في اليوم، وينخفض في فصل الشتاء ليصل إلى 8.5 ساعة في اليوم، كذلك يتصف الإقليم الصحراوي بارتفاع المدى الحراري بين الصيف و الشتاء، والليل والنهار، ويصل متوسط الحرارة في شهر يوليو في فصل الصيف إلى 40 مْ، في حين يتراجع هذا المعدل إلى 13.5 م في شهر يناير من فصل الشتاء، وتتعرض إلى هبوب الرياح من كل الاتجاهات إلا أن الرياح الشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية الغربية هي الأكثر هبوباً، فالرياح الشمالية تهب فيما بين أكتوبر و يناير، ويكون أوجها في شهر ديسمبر، وتسبب في انخفاض درجات الحرارة في الغالب، أما الرياح الشمالية الشرقية فتهب طوال السنة، إلا أنها تزداد بشكل لافت في شهري يونيو ويوليو، وفي شهري مارس وأبريل، وتنشط الرياح الجنوبية الغربية التي تفوق معدلات هبوبها الاتجاهين السابقين للرياح، و مما تجدر الإشارة إليه هو أن أغلب الرياح التي تهب على المنطقة تسبب إثارة الأتربة والغبار، وذلك لفقر المنطقة للغطاءات النباتية، التي تعمل على تثبيت التربة والتقليل من نحت الرياح للطبقة الخارجية من القشرة، وللرياح أهمية كبيرة في توليد الكهرباء إذا ما أحسن استغلالها، ولأن المنطقة تقع ضمن النطاق الصحراوي فالأمطار قليلة جداً، فلا تتجاوز معدلات المطر 1 ملم في أشهر الشتاء (السبيعي ، مرجع سابق ، 73) ، وهذا المناخ أثر بشكل سلبي على الغطاء النباتي، حيث يمتاز بالفقر الشديد، مما جعل المنطقة تتعرض طوال السنة للعواصف الغبارية و الترابية، الأمر الذي ينعكس سلباً على المشاريع التنموية، مما يستدعي التفكير في التنمية بشكل متوازي، فالتطوير الذي يشمل البنى التحتية داخل المدينة ينبغي أن يرافقه تحسين في البيئة الطبيعية المحيطة بالمدينة.

الأوضاع السكانية:

على الرغم من قدم الاستيطان في مدينة غات، وما جاورها من بؤر استيطانية في وادي تنزوفت، الذي كان من أهم خطوط القوافل التي تجوب الصحراء الكبرى، إلا أنها كغيرها من مدن الجنوب غير مكتظة بالسكان، و بحسب بيانات تعداد 1995م بلغ عدد السكان في منطقة غات وما جاورها كالعوينات، و البركت 16392 نسمة، زاد هذا العدد في العام 2006م، ليصل إلى 23199 نسمة منهم 21329 نسمة ليبيين والباقي مغتربين يتواجدون على مساحة مقدارها 68842 كيلومتر مربع، بكثافة سكانية ضئيلة جداً تبلغ 0.34 نسمة لكل كيلومتر مربع و بنسبة 0.38 % من إجمالي عدد السكان في ليبيا

موزعين على عدد 3652 أسرة (الإحصاء و التعداد ، 2006 ، جدول رقم 3) ويتوقع أن يصل عدد السكان إلى 27523 نسمة في سنة 2030م ، وحتى وفق هذا التوقع تظل المنطقة قليلة السكان، وبالتالي تحتاج إلى تعميق أثر عوامل الجذب في المنطقة، لجذب أعداد أكبر من السكان، خاصة أولئك الذين هم في سن العمل والذين يعول عليهم في إحداث التنمية في هذه المنطقة، ومما تجدر الإشارة إليه هو حالة الهجرة المغادرة التي تشهدها المدينة في العقود الأخيرة، شأنها شأن مدن الجنوب، وبالتمعن في التركيب النوعي و العمري للسكان الليبيين وفق تعداد 2006م، (آخر تعداد معتمد في ليبيا) يلاحظ أن نسبة الذكور بلغت 49.9 %، في حين كانت نسبة الإناث 49.1 %، و بلغت نسبة صغار السن ما دون الفئة العمرية (10 – 14) 32 % من إجمالي السكان الليبيين منهم 16.2 % من الذكور، والباقي 15.8 % من الإناث (الإحصاء و التعداد ، 2006 ، جدول رقم 11) ، وهذه النسب –وإن كانت قديمة– إلا أن لها أهمية كبيرة، لأنها توضح نسبة من هم في سن العمل اليوم، (بعد 16 سنة من التعداد) .

التنمية المستدامة في منطقة الدراسة كمنطقة حدودية:

تواجه الدول شاسعة المساحة معضلة كبيرة في انتشار التنمية بشكل متوازن على كل أجزائها، وغالباً ما تتركز برامج التنمية في المناطق عالية الكثافة السكانية، خاصة إذا كانت أغلب مساحات هذه الدولة صحراوية وغير آهلة بالسكان (رجب، 2017، 5)، وليبيا كدولة صحراوية مترامية الأطراف تعاني من معضلة كبيرة في تنمية المناطق الحدودية، وذلك لارتباط التنمية بالمناطق ذات الكثافة السكانية، وكذلك للمركزية التي تضرب أطنابها في مؤسسات الدولة، التي لا تتجاوز المدن والمراكز الحضرية الكبرى، وتأسيساً على ذلك ينبغي العمل على إرساء برامج للتنمية المستدامة في هذه المناطق، واتساقاً مع مفهوم التنمية المستدامة الذي يعني تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بالبيئة والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، تلّح الضرورة على الاهتمام بهذه المناطق، خاصة في النقاط التي يتواجد بها عدد من السكان يمكن أن يزداد بتوفير عناصر الجذب في هذه المناطق، و مع أن التعريف موجز و بسيط، إلا أنه يتضمن أفكاراً ومبادئاً غاية في الأهمية وتحقيقها بالغة الصعوبة، إذ ليس من السهل تحقيق هذه المتلازمة ذات الأبعاد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، بسهولة ويسر، خاصة إذا كانت المناطق المراد تحقيق هذه المتلازمة بها، تتميّز بقلة الموارد والهشاشة البيئية، كمنطقة الدراسة الحدودية .

وللتعريف بمنطقة الدراسة كمنطقة حدودية تجدر الإشارة إلى تعريف المناطق الحدودية التي تعرف على أنها المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين، إلى عمق محدد داخل إقليم الدولة، أو هي المناطق المتاخمة لحدود الدولة و تمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول، و في بعض الحالات يتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقاً لاتفاقية مشتركة، و في حالات أخرى تكتفي الدول بتحديد الخط الحدودي الفاصل بينها، ويتم تحديد مناطق الحدود وفقاً للتقسيم الإداري الخاص بكل دولة، على حدودها مع الدولة أو الدول المجاورة لها، (رأفت ، 2017م، 8).

و يمكن تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية والتطوير من خلال المحاولة لصياغة تعريف له، حيث تعني التنمية: عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معيّن. (زعرب، مرجع سابق، 9)، في حين تعرف التنمية المكانية بأنها: عملية التغيّر التي تؤدي إلى تغييرات بنائية في مختلف النواحي لمساعدة المجتمع على إعادة التكامل (حبيل ، 1996 ، 99 – 100) ومع مرور الزمن تطوّر هذا المفهوم، ليعني إحداث هذه التغييرات بما لا يتعارض مع سلامة المحيط البيئي ولا يبخس حق الأجيال القادمة، ولذلك تعرف المشاريع التنموية على أنها المشاريع والخطط الحالية والمستقبلية، التي تهدف إلى تحسين الوضع القائم واستغلال الإمكانات المتاحة بكافة أشكالها وتسخيرها للوصول إلى أفضل الحلول والنتائج لخدمة الناس والمجتمع وتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التطوير والتنمية. (حبيل، 62)

متطلبات التنمية المستدامة في المنطقة:

برزت التنمية المستدامة مع نهاية القرن العشرين كخيار حتمي استراتيجي لتنمية المناطق الصحراوية النائية والقليلة الكثافة السكانية، إلا أن الظروف الجغرافية لكل إقليم تفرض نفسها، ولذلك تتغيّر استراتيجيات التنمية المستدامة من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، ومع ذلك هناك متطلبات ثابتة تفرض نفسها في كل الظروف. ولتنمية مدينة غات كمنطقة حدودية ينبغي التأكيد على أهمية هذه المتطلبات، والعمل على إيجادها لضمان تحقيق التنمية المستدامة وإرساء البرامج التنموية، لكي تكون ناجعة و فاعلة، وهذه المتطلبات لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدونها، ويمكن إيجازها من خلال الشكل رقم (3).

شكل رقم (3) متطلبات التنمية المستدامة بمنطقة الدراسة.

المصدر: من عمل الباحث

يوضح الشكل السابق أهم ما تتطلبه برامج التنمية المستدامة بمنطقة الدراسة، لكي تكون فاعلة و يمكن إرساءها بما ينعكس على المنطقة، وهذه المتطلبات تبدأ بالإدارة الرشيدة الفاعلة التي تأخذ على عاتقها تنفيذ هذه البرامج، والتي لا يمكنها تحقيق التنمية المستدامة خارج بناء مؤسسي محكم، تعاضده تشريعات تيّسر عمله، و كل ذلك لا يمكن أن يحقق التنمية المستدامة دون المشاركة الشعبية الفعالة، والتي تساعد على صياغة فكر تنموي ينبثق من الظروف الجغرافية للمنطقة الحدودية، ليتسنى للخبراء إعداد برامج تنموية مرنة، و هذه البرامج لا شك في أنها تحتاج إلى بيئة آمنة، لكي تُنفذ على أكمل وجه .

التخطيط المكاني للمنطقة:

بالرغم من تداخل أنواع التخطيط بعضها مع البعض، وارتباطها جميعاً بالمكان يظل التخطيط المكاني متميّزاً عنها، لأنه يُعنى بمفردات المكان و خصائصه الطبيعية والبشرية، ولذلك لا يمكن للقطاعات الاقتصادية مثلاً أن تنمو و تتطور بمعزل عن المكان ولا العكس، وبالإضافة للبنى الأساسية التي يرتكز عليها التخطيط المكاني ويتطلب وجودها فإن التسهيلات والإمكانات للمفردات الطبيعية للمكان، والموقع، والموضع، والسطح، والمناخ، وموارد المياه، والتربة وغيرها من الموارد الطبيعية والبشرية بمختلف أنواعها وتباين مكوناتها، هي في الحقيقة مفردات للأنشطة القطاعية وترتكز عليها. (العزاوي ، 2016 ، 106 – 105)، ترتبط التنمية المستدامة بالتخطيط المكاني ارتباطاً وثيقاً؛ لأن التوازن في تحقيق التنمية داخل الدولة مرتبط بهذا النوع من التخطيط، وفي منطقة الدراسة تبرز أهمية التخطيط، لأنها في أمس الحاجة لإحداث التوازن داخل الدولة لتنال نصيبها كغيرها من برامج التنمية، ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا يمكن الفصل بين التخطيط المكاني والتنمية المكانية المستدامة؛ لأنه يؤسس لها و يحدد مجالاتها وبرامجها ومستوياتها و خرائطها الزمنية، ولذلك فإن تجسيد أهداف التنمية يتم في الخطة الموضوعة لتحقيقها، وذلك عبر توجهات تستخدم التخطيط كوسيلة لهذا التحقيق، ومن خلال التوجهات التنموية تُستخلص الأفكار التخطيطية التنموية التي تحقق التمازج الطبيعي بين الإنسان والبيئة، والتي يجب أن تتضمن توجهات لتنمية الموارد الطبيعية والبيئية، وأخرى للتنمية السكانية والتنمية الاقتصادية والعمرانية، وطرق الاستفادة من الموارد، ولذلك يرتبط بشكل وثيق بأساليب التنمية المكانية (إبراهيم ، 2012، 425 – 426).

فرص التنمية المكانية المستدامة في المدينة:

مدينة غات مدينة تقع في عمق الصحراء تحاصرها ظروف طبيعية غاية في الصعوبة، تحتاج إلى الكثير من العناية والتخطيط؛ لكي تستغل كل الفرص الممكنة لإحداث التنمية في شتى أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى مختلف الصعد، ومع كل ذلك توجد بعض الفرص التي يمكن استغلالها في تحقيق تنمية مستدامة. يمكن إيجازها فيما يلي:

- **المشروعات الصغرى و المتوسطة:**

برزت المشروعات الصغرى والمتوسطة كأفضل البرامج التنموية في الدول النامية، لما لها من دورٍ بارزٍ في القضاء على البطالة، وتحسينٍ مستويات الدخل، ولذلك تسعى بعض الدول حثيثاً لتوطين هذه المشروعات، خاصة في المناطق ذات الندرة الاقتصادية، وفي مدينة غات البعيدة نسبياً عن المدن الكبرى في ليبيا يمكن توطين العديد من المشروعات الصغرى والمتوسطة؛ لأن هذه المشروعات تؤدي إلى تآكل الفقر، وتقلل من الهجرة المغادرة بغية البحث عن تحسين المستوى الاقتصادي لما يوفره من فرص جيدة للعمل، خاصة إذا كانت هذه المشروعات معتمدة بشكل كلي على المواد الأولية المنتجة داخل المدينة، والمتوفرة بها، ويمكن إعداد خارطة برامجية لهذه المشروعات، وتشجيعها بإعداد الدورات التطويرية للموارد البشرية بالمدينة، وإعطاء القروض التشجيعية، والمساعدة على تسويق المنتجات داخل وخارج الدولة، وسن القوانين التي تحمي هذه المنتجات وتساعدها على المنافسة داخل السوق الليبي.

- **السياحة الصحراوية المستدامة:**

برز النشاط الحدودي كأحد أهم الأنشطة الاقتصادية في النصف الأخير من القرن العشرين، حيث ظهرت فكرة إيجاد المصادر البديلة لتمويل البرامج التنموية على جميع الصعد، حيث بدأت السياحة تلعب دوراً مهماً في النواتج المحلية للدول، و برزت كقطاع يستوعب الكثير من الأيدي العاملة، وفي مدينة غات الصحراوية التي تمتلك الكثير من المقومات الجاذبة للسياح، والمتمثلة في التكوينات الصحراوية الطبيعية كالكثبان الرملية التي يفضلها السياح في التزحلق على الرمال، والجبال القريبة من الحدود كتاسيلي وأكاكوس و تادرارت وغيرها، وما تحويه من مناظر و آثار إنسانية موغلة في القدم، ومما تجدر الإشارة إليه أن السياحة ليست مقومات طبيعية فقط، بقدر ما هي خطط وبرامج ترفيهية، تقيمها الجهات المسؤولة عن السياحة، خاصة في مدينة لها هوية ثقافية مميزة كمدينة غات، ولعل ما يقدمه مهرجان غات السياحي من فعاليات متنوعة خير دليل على ذلك .

- **التجارة عبر الحدود:**

تعتبر التجارة التبادلية لحدودية من أهم الممارسات الاقتصادية للسكان في المناطق الحدودية، حيث يلاحظ أن أغلب العاملين بالتجارة في المناطق الحدودية يمارسون نشاطاتهم التجارية عبر الحدود، وتأخذ التجارة عبر الحدود نمطين كالآتي:

1. **التجارة التبادلية:**

وتسمى بتجارة المقايضة أو تجارة الحدود، وتُعرّف على أنها نشاط تجاري يمكن أن يتم في السلع التجارية بواسطة الأشخاص العاديين، والمستقرين على بعد 90 كيلومتر من المناطق الحدودية للدولتين، بدون التقيد بأسس قانونية أو مصرفية معيّنة، كما تُعرّف على أن المقايضة التبادلية الممكنة للبضائع ببضائع أخرى بين الأقاليم المتجاورة بين دولتين متجاورتين (يوسفي ، 2018 ، 24)، وعندما تكون على هيئة تبادل سلع، بسلع أخرى مكافئة لها، تسمى بالتجارة المكافئة، وتظهر عندما تكون وسائل الدفع التقليدية غير ممكنة (زيرمي ، 2021 ، 37) وتُعد التجارة التبادلية أهم برامج التنمية في المناطق الحدودية؛ لما لها من آثار إيجابية على توطين سكانها، بتوفير فرص العمل التي تنظمها الدولة و تشرف عليها، ولأنها تقلل من ظواهر التهريب التي تتصف بها المناطق الحدودية، وتقوّي الصلات بين الدول المتجاورة، وترفع من مستويات الدخل، وتقلل من الضغط على المنافذ الرئيسية للدولة كالموانئ والمطارات، وتسهم في نقل الثقافات بين الدول، ولعل التجربة الصينية تُعد من أنجح التجارب، حيث قامت الصين ببناء مراكز تجارية على حدودها مع منغوليا، وسمحت بدخول مواطني منغوليا إلى هذه المراكز بإجراءات مخففة، وفي ليبيا يمكن استنساخ هذه التجربة في مدينة غات، لقربها من مراكز حضرية في الدول المجاورة، فمدينة ورقلة الجزائرية لا تبعد عنها كثيراً، وكذلك الحال في التجمعات الاستيطانية في شمال النيجر، مثل ماداما، ومدينة أغاديس عاصمة إقليم أغاديس، ومن خلال هذه المراكز يمكن توفير العديد من فرص العمل في القطاع التجاري والخدماتي المتنوّع، وبالتالي يساعد على توطين سكان هذه المناطق ومساعدتهم على البقاء في مناطقهم، والجدير بالذكر أن هذا النوع من التبادلات التجارية لا تخضع في معظمها لرقابة الحكومتين، مما يجعلها تتسم بالغموض من حيث الحجم وآليات التبادل؛ لأنها قد تتم خارج المنفذ الرسمي على طول الحدود بين الدولتين، ومع أن التبادل عبر الحدود وخارج الإطار الرسمي يصنف قانوناً كنوع من التهريب، إلا أن الدول تتغاضى عنه أحياناً، خاصة عندما يكون التبادل في سلع غير ضارة بالمجتمع أو غير محمية بقوانين الاحتكار بالدولة، وفي مدينة غات تحدث تبادلات تجارية عبر الصحراء ما بين ليبيا والجزائر ومالي، وللأسف لا توجد إحصاءات تبيّن حجم التبادل التجاري بين الدول الثلاث، وبالاطلاع على إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي تبيّن أن حجم التبادل التجاري مع النيجر ومالي و الجزائر .

جدول رقم (1) حجم الصادرات و الواردات للجزائر وبعض دول غرب أفريقيا في الفترة (2018 – 2021)

الدولة	الصادرات				الواردات			
	2018	2019	2020	2021	2018	2019	2020	2021
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
النيجر	191	305	400	0	4952	470	163	0
مالي	352	444	0	0	800	0	0	0
بنين	19	32	42	45	8	53	69	162
بوركينافاسو	2444	20	111	0	3	69	1	5
الكاميرون	1691	0	0	0	0	0	0	0
نيجيريا	60	39	5	181	725	44	286	916
السنغال	321	5	34	4999	7	62	5	0
ساحل العاج	6109	45	1	0	5	100	32	0
غانا	4102	223	0	0	16	1	0	0
موريتانيا	340	615	239	387	780	101	47	72
التوجو	0	3	3	13	4	0	126	39
الإجمالي	15629	1731	835	5625	7300	900	729	1194

المصدر: إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، التجارة الخارجية لليبيا 2018 – 2021)، بيانات منشورة، جداول وصفحات غير مرقمة.

- **حجم التبادل التجاري بالمليون دولار:**

من خلال الجدول السابق يتبيّن حجم التبادل التجاري بين ليبيا وبعض دول غرب أفريقيا (كل غرب أفريقيا الواردة بالجداول)، والذي يتفاوت من سنة لأخرى ومن دولة لأخرى، ومع أن الإحصاءات لم تظهر أية تبادلات تجارية مع الجزائر إلا أن الحقيقة عكس ذلك، فالسكان في

مدينة غات لهم علاقات مع مناطق جنوب الجزائر وتمتد إلى وسطها، وهذه العلاقات بعض منها تجارية بحتة. ومما يُستخلص من الجدول إن حجم التبادل التجاري في العام 2018م هو الأعلى على مستوى الصادرات والواردات، وإن حجم الصادرات إلى ساحل العاج هو الأعلى، بما قدره 6109 مليون دولار، و إن حجم الواردات من النيجر هو الأكبر بقيمة 4952 مليون دولار والقيمتين كانتا في العام 2018م، ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب التبادل التجاري مع هذه الدول يتم عن طريق النقل البري، ونظرا لنقص الإحصاءات المبيّنة لذلك، لا يمكن استيضاح الحجم الحقيقي للتبادل التجاري عبر المدينة موضوع الدراسة، وبيّنت الإحصاءات أن التجارة البينية مع دول الساحل والصحراء تعتبر ضئيلة جداً، مقارنة بحجم التبادل التجاري مع دول أوروبا وآسيا، حيث لم تتجاوز نسبة حجم التبادل التجاري 1.1 % في سنة 2020م، وقلت عن ذلك بكثير في سنوات 2018م ، 2019م ، 2021م على مستوى الصادرات، أما الواردات فهي أعلى من حيث النسب، فكانت 15 % في العام 2018م، و تراجعت عن ذلك إلى 9.4 % في العام 2019م و 8.9 % في العامين 2020م ، 2021 م (مصرف ليبيا المركزي ، المرجع السابق ، غير مرقم)، وعلى الرغم من الفجوة التي تعاني منها التجارة الخارجية في الوطن العربي بوجه عام، يلاحظ أن الفجوة بين حجم الصادرات والواردات ليست كبيرة، وقد يكون هذا الأمر مشجعاً بادئ الأمر، لكنه يحتاج إلى تحليل حقيقي، بحيث يشمل قياس الفجوة بين الصادرات و الواردات في كل سلعة على حده؛ لكي توضع الخطط المناسبة لسد هذه الفجوة، إن وجدت (الشاذلي و آخرون ، 2022 ، 48).

2. تجارة العبور:

بيّن القانون الليبي مفهوم البضائع العابرة في المادة الأولى من القانون رقم (9) لسنة 2000م بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة، وعرّفها على أنها البضائع الدخلة إلى دولة ليبيا وأشار إليها بـ (الجماهيرية العظمى) بغرض إخراجها من الدولة من مركز جمركي آخر (مؤتمر الشعب العام، 2000 ، 1)، وبالتالي يُعد هذا التعريف مرجعياً؛ لأنه يكتسب الصفة القانونية، وتحكم تجارة العبور ضوابط جغرافية عديدة أهمها موقع الدولة التي تعبرها البضائع فليست كل الدول مؤهلة لأن تكون مجالات عبور للبضائع، وبالتالي قد لا يظهر بها هذا النوع من التجارة، وبالنظر إلى موقع دولة ليبيا يلاحظ أنها منطقة مثالية لتجارة العبور، فوقوعها بين أربع مناطق اقتصادية مكتظة بالسكان، يؤهلها لتعلب دوراً مهماً في ربط هذه المناطق بعضها ببعض اقتصادياً، كذلك الحال يمكنها أن تكون الواجهة البحرية لدول الساحل و الصحراء على البحر المتوسط، الذي تتحرك به أكثر من نصف تجارة العالم، خاصة وأن دول تشاد، والنيجر، و من خلفها أفريقيا الوسطى، ومالي، دول مغلقة، وتحتاج لأن تكون قريبة من بؤر النشاط الاقتصادي، وبالمقابل تحتاج مصانع أوروبا في الجهة المقابلة للكثير من منتجات هذه الدول، كما تحتاج تجارة العبور إلى آفاق اقتصادية واسعة لدى سكان الدولة والحكومة، وذلك لتسهيل حركة البضائع عبر أراضي الدولة بأي وسيلة نقل سواءً البري بأنواعه أو الجوي، وهنا ينبغي العمل على تطوير وسائط النقل والمحطات التي تتوقف فيها، فهذه الوسائط تحتاج إلى الكثير من مراكز الخدمات المتنوعة التي تساعد على استمرارية الحركة، فالنقل الجوي يحتاج إلى مطارات مجهزة ومراكز صيانة ملحقة بها ومراكز تخزين للبضائع لإعادة توزيعها ومدينة غات مؤهلة للعب هذا الدور لعدة أسباب أولها: موقعها الوسط بين دول وسط وشمال أفريقيا. ثانيها: لصفاء أجوائها بشكل شبه مستمر طوال العام؛ مما يجعل حركة الطيران بها ميّسرة. وأخيراً: مستوى الأمن و الحماية يمكن أن يكون مرتفعاً باعتبارها تقع بمعزل عن مناطق الاكتظاظ السكاني، حيث تسهل السيطرة الأمنية عليها، وبالتالي ضبط الأمن بها يمكن أن يكون ميسراً، و غير النقل الجوي هناك النقل البري بنوعيه النقل بالسيارات و الشاحنات، والنقل بالسكك الحديدية، وفي النوعين يمكن أن تكون غات محطة مهمة للصيانة والتخزين، وإعادة التوزيع وهذا الأمر يتطلب تظافر جهود الدول في تحسين منظومة النقل البري، وربطها بالمدينة.

إمكانية جعل غات منطقة حرة:

ظهرت للمنطقة الحرة تعريفات عديدة، لكنها لا تختلف عن بعضها البعض من حيث المضمون العام، وإن اختلفت بعض تفاصيلها وألفاظها، فجميعها تتفق على أن المنطقة الحرة: مساحة جغرافية محدودة تقع على (الحدود ميناء ـ مطار)، أو بالقرب منها، أو أي جزء من أراضي الدولة، ولا تخضع للقانون الجمركي، أو الضريبي لدولة متواجدة بها، و تمارس فيها الأنشطة التجارية، والصناعية، و الخدمية، (بطاهر ، 2015 ، 7) وفي ليبيا حددت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2000م مفهوم المنطقة الحرة بأنها: المنطقة المحررة من القيوم الضريبية، والجمركية، والنقدية، وغيرها، والمعلن عنها لجميع الراغبين في الاستثمار فيها، أو في استعمالها في تحقيق أغراض المنطقة الحرة. (اللجنة الشعبية العامة ، 2004 ، 2) ، وحسب القانون (يهدف إنشاء

المناطق الحرة إلى تشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة، والعمليات التحويلية والتي من شأنها تغيير حالة البضائع، أو تهيئتها، تبعاً لمقتضيات التبادل التجاري، ومتطلبات السوق، والخدمات المصرفية، والتأمينية، والاستثمارية، والخدمات الأخرى بكافة أنواعها، وتوطين التقنية، والمعرفة، وتطويرها في بيئة حرة من القيود، بما يخدم ويدعم الاقتصاد الوطني ويساهم في تطوير التبادل التجاري، والسلعي، والخدمي، بما يؤدي إلى خلق قاعدة صناعية، وخدمية متقدمة)، (مؤتمر الشعب العام، مرجع سابق ، 1)، كما يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى جذب الاستثمار الأجنبي، و دمج الاقتصاد الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي، حتى تتمكن الدولة من مواكبة التطور في الاقتصاد العالمي، والعمل على الاستفادة من مواردها الطبيعية، والاستفادة من الموقع الجغرافي لها، كما أن المناطق الحرة تسهم في إيجاد فرص عمل للشباب، وتقلل من حدة البطالة، وفتح مصادر جديدة للدخل، وتحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي، بالاهتمام بالمناطق النائية، عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين الصناعات والمراكز التجارية، والتخفيف من حدة الهجرة الداخلية باتجاه المدن الكبرى في الدولة، (بطاهر، ص 16).

تأسيساً على ما ورد في هذا القانون من توضيح بخصوص المناطق الحرة، ومن إمكانية إنشائها في أي منطقة، كما ورد في المادة رقم (2)، ويمكن التفكير جدياً في إنشاء منطقة حرة في مدينة غات، تكون قاعدة متقدمة للتجارة مع دول غرب أفريقيا، خاصة إذا ما قدمت الدولة التسهيلات اللازمة لقيام ذلك، لأن المناطق الحرة تحتاج إلى العديد من المقومات الاقتصادية، والبشرية، والتشريعية التي تضبط عملها، فالبنى التحتية والتسهيلات القانونية و تدريب الكوادر من مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، وغات كغيرها من المدن الصغيرة في ليبيا تحتاج إلى جهود مضنية لتطوير البنى التحتية فيها، وإرساء قاعدة للتدريب والتأهيل بها، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في شتى المجالات الاقتصادية؛ لتكون داعم للمنطقة الحرة بتوفير صناعات وسلع يمكن إدخالها ضمن المنطقة الحرة، ومع أن مخاوف التهريب والتهرب الضريبي، والتنافسية الشديدة للبضائع المستوردة والعابرة للدولة، وجذب الخبرات وتفريغ القطاع العام حاضرة وبقوة، إلا أن التفكير في إنشاء منطقة حرة في غات ينبغي أن يكون وارداً وفي أذهان القائمين على التخطيط الاقتصادي في ليبيا، و يجب ألا تكون المعوقات أياً كان نوعها (داخلية . خارجية)، حائلاً أمام إنشائها في المنطقة الجنوبية عامة، وفي غات على وجه الخصوص.

الخلاصة:

تأسيساً على ما سبق يمكن التأكيد بأن التنمية المكانية المستدامة في مدينة غات ليست أمراً بالغ التعقيد، ولا ضرباً من الخيال، بل هي عملية ممكنة إذا ما أُحسن التخطيط لها. ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص ما يأتي :

- موقع مدينة غات المتوسط يمكن أن يتيح لها فرصا في جذب الكثير من الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي جذب أعداد أكبر من السكان .
- الظروف الصحراوية السائدة فرضت برامجاً تنموية دون غيرها، يمكن أن تكون ناجعة وذات فاعلية، إذا ما أحسن التخطيط لها وبالتالي تنفيذها بما يكفل جودة العائد منها و استدامته في ظل الهشاشة البيئية التي تعاني منها .
- تحتاج التنمية المستدامة في المدينة إلى عدد من المتطلبات كالإدارة الرشيدة، والبناء المؤسسي، والأطر التشريعية الميسرة، والمشاركة الشعبية، و البرامج التنموية المرنة، والبيئة الآمنة .
- المشروعات الصغرى والمتوسطة، والسياحة الصحراوية، والتجارة التبادلية، وتجارة العبور، وإقامة منطقة حرة. هي البرامج التنموية الأكثر فعالية بالمناطق الحدودية .
- حجم التجارة الخارجية مع الدول الأفريقية في جنوب الصحراء الكبرى وغرب أفريقيا مشجع لإقامة قاعدة متقدمة للتبادل التجاري مع هذه الدول، في مدينة غات .
- المناطق الحرة تسهم في إيجاد فرص عمل للشباب والسكان وتخفيض حدة البطالة، وفتح مصادر جديدة للدخل وتحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي، بالاهتمام بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين الصناعات والمراكز التجارية، والتخفيف من حدة الهجرة الداخلية باتجاه المدن الكبرى في الدولة .

وتوصي الدراسة بما يلي:

- العمل على إعداد خطة من ثلاثة مراحل (قصيرة . متوسطة . طويلة الأجل)؛ لتوطين بعض المناشط الاقتصادية التي ترفع من وتيرة النشاط الاقتصادي بالمدينة .

- اعتماد هويّة اقتصادية للمدينة بحيث تتضمن الوظيفة الاقتصادية التي تميّز المدينة في خارطة الاقتصاد الليبي، كأن تكون غات المدينة التجارية في الجنوب الليبي .
- إيجاد إطار مؤسسي يواكب التطوّر الاقتصادي بالمدينة، ويستوعب التغيّرات المترتبة على ذلك.
- إعداد قاعدة تشريعية تنظم الأعمال التجارية بالمدينة كالتجارة التبادلية، وتجارة العبور، والأوضاع المترتبة على إنشاء منطقة حرة بالمدينة.
- تطوير البنى التحتية بالمدينة ومحيطها الجغرافي، كالطرق المؤدية إليها، والطرق الحضرية بها، ومطار المدينة، ومراكزها التجارية، ومخازنها، ومحطاتها، و مرافقها .
- تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي؛ ليرفع من حدة المنافسة الإيجابية ويستقطب الشباب فيقلل من حدة عوامل الطرد المتمثلة في نقص فرص العمل بالمدينة، فتتحول إلى عوامل جذب تستقطب أعداد كبيرة من السكان.

المراجع

- السبيعي، سليمان يحيى سليمان، الاعتبارات المناخية في التخطيط العمراني بمدينة غات، رسالة ماجستير منشورة، قسم الجغرافيا كلية
- الطنطاوي، وليد علي محمد السيد، التبادل التجاري بين طرابلس الغرب و بلدان الصحراء الأفريقية منذ القرن الثالث و حتى القرن التاسع
- المساحة، مصلحة، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، شركة إيسليت لخدمة الخرائط، استكهولم، السويد ،
- البحوث الصناعية، مركز، لوحة وادي تنزوفت، ش ز 32 – 11 ، الكتيب التفسيري، 1984م.
- الإحصاء والتوثيق، النتائج النهائية لتعداد السكان 2006م، منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس، 2006 م.
- رحب إيمان، معضل24، تنمية المستدامة في المناطق الحدودية، مجلة بدائل، دورية محكمة، مؤسسة الأهرام، السنة الثامنة، العدد 24،
- رأفت شريف، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة بدائل، دورية محكمة، مؤسسة الأهرام،
- ذاكر ال حبيل، التنمية الاجتماعية ـ المفاهيم والأهداف، مجلة الكلمة، العدد 12، دار الفلاح للنشر، 1996م، ص 99 – 100
- العزاوي، فلاح جمال معروف، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والإعلان، الطبعة الأولى، عمان، 2016م.
- إبراهيم، مصطفى جليل، أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، العدد 102، المجلد 2، بغداد 2012م.
- يوسفي، محمد، تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر، بحث منشور، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد
- زيرمي، نعيمة، واقع التجارة المكافئة في بعض الدول النامية، بحث منشور، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة محمد بشار طاهري، المجلد
- إدارة البحوث و الإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، التجارة الخارجية لليبيا (2018 – 2021)، بيانات منشورة، جداول وصفحات غير
- الشاذلي، محمد وآخرون، التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية، دراسة منشورة، منشورات صندوق النقد الدولي،
- مؤتمر الشعب العام، القانون رقم (9) لسنة 2000م، بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة ، سرت 2000م.
- بطاهر، نعيمة، الانعكاسات الاقتصادية لإقامة المناطق الحرة على الدول النامية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
- اللجنة الشعبية العامة، قرار رقم (137) لسنة 2004م، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2000م، بتنظيم تجارة.